

2020

تطوير أساليب التعليم في الجامعات الفلسطينية في ظل اقتصاديات المعرفة

جميل النجار

Jamnajar20@hotmail.com, جامعة القدس المفتوحة

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b



Part of the [Arts and Humanities Commons](#)

Recommended Citation

Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (مجلة جامعة الخليل للبحوث- ب (العلوم الانسانية) - (العلوم الانسانية) في ظل اقتصاديات المعرفة
Vol. 7 : Iss. 2 , Article 10.

Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b/vol7/iss2/10

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (العلوم الانسانية) - (العلوم الانسانية) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.



تطوير أساليب التعليم في الجامعات الفلسطينية في ظل اقتصاديات المعرفة

*الدكتور جميل حسن النجار
جامعة القدس المفتوحة -- منطقة شمال غزة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التعليم الجامعي في فلسطين وكشف أوجه التقصير في منظومة التعليم الجامعي بالإضافة إلى تحديد المتطلبات الأساسية لعلاج أوجه القصور في منظومة التعليم الجامعي في فلسطين. وقد تناولت الدراسة موضوع اقتصاد ومجتمع المعرفة وسماته وتم ربط ذلك بتطوير أساليب التعليم كأساس لبناء مجتمع المعرفة. استخدم الباحث المنهج التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم الجامعي في فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: أن مجتمع المعرفة يشكل تحدياً لجميع الدول النامية ومنها فلسطين، وهذا التحدي يمكن التغلب عليه بقدر ما يوجد وعي في المجتمع لا يعرف الحدود وبقدر ما يوجد رصيد ثقافي ولغوي ما يسمح لها بالارتقاء في السلم الحضاري الدولي، وأن التعليم الجامعي والعالي يعتبر ركناً أساسياً من أركان تدعيم المجتمع والاقتصاد المعرفي بشرط أن تتلاءم هيكلية ومنظومة التعليم الجامعي مع توجهات العصر والحداثة والتقنية، وأن جودة التعليم العالي أصبحت المقياس الموضوعي لمشاركة الخريجين في تنمية المجتمع، وللعمل في المؤسسات المحلية والعربية والدولية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تهدف إلى تطوير أساليب التعليم في الجامعات الفلسطينية منها: ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي من خلال زيادة مخصصاتها داخل الموازنة العامة والالتزام بصرف هذه المخصصات بهدف تمكين الجامعات من تنفيذ خطط التطور والنمو التكنولوجي، وضرورة وجود آلية لتكامل الجامعات الفلسطينية وترابطها بنظام معلوماتي موحد يتيح المجال لتبادل المعلومات والخبرات والكوادر الأكاديمية، هذا بالإضافة لضرورة توسع هذا التكامل ليكون على مستوى إقليمي ودولي.

Abstract :

The study aims to shed light on the reality of university education in Palestine, to reveal the shortcomings in the university educational system and to identify the basic requirements for the treatment of deficiencies in the higher educational system in Palestine. The study addressed an issue of economy and society of knowledge economy and its characteristics. Then that has been linked to the development of teaching methods as a basis for building a knowledge society. The researcher used the analytical approach to diagnose the current state of university education in Palestine. The study found a set of conclusions:

-The knowledge society is a challenge for all developing countries, including Palestine.

-This challenge can be overcome as much as there is a high level of awareness in the community.

-There should be a cultural and linguistic balance to the extent that allows it to cope with the civilized international ladder.

-University higher education is considered a fundamental pillar for strengthening the society and the knowledge economy provided that the structure and the university educational system fit the modern technical trends.

As the quality of higher education has become the objective measurement for the graduates participation in the development of society and working in local, Arab and international institutions.

The researcher came up with a series of recommendations that aims at developing methods of education in the Palestinian universities, including: The need to increase the governmental spending on university education by increasing their allocations within the budget, and to show commitment to spend this allocation in order to enable universities to implement the plans of development and technological growth. In addition, there should be a clear mechanism for the integration of the Palestinian universities and interdependence through following a unified system that provides a way of information exchange, experienced academic staff exchange. Moreover, there should be work on expanding this integration to be on a regional and international level.

المقدمة:

إن مفهوم " المعرفة " ليس بالأمر الجديد ، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه ، وارتقت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية ، إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً ، وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية. فقد شهد الربع الأخير من القرن الماضي أعظم تغيير في حياة البشرية ، ألا وهو التحول الثالث أو الثورة الثالثة ، وتمثل بثورة العلوم والتقنية فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية ، وقد أدى ذلك إلى زيادة تعامل دول العالم بمنظومة اقتصاد المعرفة بفعل ما فرضته التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظواهر العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح وتحرير الأسواق والتكتلات الإقليمية والاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية والثورة المعرفية في المعلومات والاتصالات. (ابراهيم ، 2005، ص3)

وقد كان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول فهي مكنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة اليومية ، وهذا أدى إلى اعتبار المعرفة ركيزة استراتيجية يتم الاعتماد عليها باستخدام ثلاثة اتجاهات مختلفة هي استيعاب المعرفة و اكتساب المعرفة ومن ثم نشر المعرفة. (الكواز و محمود ، 2005، ص 5) ، وقد تطور مفهوم الاقتصاد الجديد بحيث أصبح ينظر إليه كأسلوب جديد في المقاربات الاقتصادية ، وذلك في خضم الحديث عن تطور الاقتصاد كعلم لدرجة أصبح بعض الاقتصاديين يعتبر الاقتصاديات الحديثة منظومة تكيفية ديناميكية ، بدلاً مما كان

ينظر إليها كمنظومات توازن مغلقة ومعقدة ولفترة طويلة ، وأن أهم ما يميز الاقتصاد الجديد اعتماده على مصادر أخرى غير الطاقة وهي مصادر غير حسية كاللمعرفة والمعلومات وإدارة المعرفة، لدرجة غدت عندها تلك المصادر غير الملموسة مجالاً رحباً للتنافس العالمي وأصبحت موضوعاً لمهن مستقبلية في إطار المنظومة الاقتصادية العامة فضلاً عن كونها مولداً فعلياً للثروة وحركة المعرفة وضخها من أقنية العولمة الجارية حالياً. (جمعة ، 2009، ص6)

لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته، بل إنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية المكمل للموارد الطبيعية ، وبالتالي فإن الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية من جانب ، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وإبداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة (د.غالب الرفاعي ، 2004، ص 13-12) .

ولا شك أن لمؤسسات التعليم العالي، كمؤسسات معرفية لها دور أساسي وهام في مجال تدعيم إنتاج وإبداع المعرفة ينبغي العمل على تدعيمه وتفعيله. وبالتالي يجب على مؤسسات التعليم العالي، أن تُحدد أولوياتها المعرفية، وأن تسعى إلى التفوق والقدرة على المنافسة المعرفية في هذه الأولويات. وعليها كذلك أن تهتم بالشراكة مع المؤسسات التي يُمكن أن توظف معارفها ليس محلياً فقط، بل دولياً أيضاً. (الهاشمي والعزاوي ، 2007، ص15)

إن من المؤكد أن تطبيق استراتيجية تعليمية في مؤسسات التعليم العالي سيساعد في خلق عمليات جماعية وفردية تمكن من رفع مستوى جودة التعليم الجامعي، وبالتالي توليد قيم إضافية تزيد من قيمة ومركز التعليم في المجتمع ومن الموارد المالية

وضع استراتيجية تعليمية للتعليم العالي في فلسطين ضمن إطار ما يسمى باقتصاد المعرفة لنشر المعرفة داخلياً على كل المستويات الأفراد والمجموعات ، وعلى مستوى المؤسسة ككل . ويحاول الباحث في هذه الدراسة تحليل الدور الاستراتيجي للتعليم العالي في تنمية المعرفة ، ومن ثم تحليل جاهزية التعليم العالي في فلسطين لاقتصاد ومجتمع المعرفة ، ومن ثم وضع تصور عام لوجه القصور في منظومة التعليم العالي الفلسطيني التي قد تحول دون تدعيم المعرفة .

أهداف الدراسة

1. بيان الأثر المتوقع للتعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة
2. إلقاء الضوء على واقع التعليم الجامعي في فلسطين .
3. كشف أوجه التقصير في منظومة التعليم الجامعي في فلسطين .
4. اقتراح بعض السياسات الخاصة بتطوير منظومة التعليم في فلسطين بهدف بناء اقتصاد المعرفة.
5. بيان مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام.
6. الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة بطرق تطوير التعليم الجامعي ودعم اقتصاد المعرفة .

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على أسلوب الدراسات الوثائقية ، وذلك لجمع معلومات وحقائق وأفكار ورؤى من خلال الأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة والمرتبطة باقتصاديات المعرفة ومنظومة بنائها ، وكذلك محاولة إيجاد الروابط و الأساليب المرسخة لاقتصاد مبني

للمؤسسة .

انطلاقاً مما سبق تقديمه سوف يقوم الباحث بتقديم الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : منهجية الدراسة والدراسات السابقة
المحور الثاني : خصائص مجتمع واقتصاد المعرفة وأثرها على منظومة التعليم .

المحور الثالث : دور التعليم العالي في تنمية وصياغة المعرفة .

المحور الرابع : تشخيص واقع التعليم العالي في فلسطين ودوره في تنمية المعرفة .

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

1. ما هو الاقتصاد المعرفي وما هي سماته وعلاقته بتطوير أساليب التعليم ؟
2. ما هو الواقع الحالي لمنظومة التعليم الجامعي في فلسطين ؟
3. ما هي المتطلبات الأساسية لعلاج أوجه القصور في منظومة التعليم الجامعي في فلسطين ؟
4. ما هي الاستراتيجيات والحلول المقترحة التي تساعد على إيجاد واستكمال كل من أركان وخصائص مجتمع اقتصاد المعرفة في فلسطين ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها " فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية ، ظهر في الآونة الأخيرة ، ويقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع وبيان أثر تطوير سياسات التعليم الجامعي في تطوير هذا الفرع من المعرفة وبيان مدى إمكانية

الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لوضع حلول لمشاكل التعليم لمواجهة اقتصاد المعرفة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة للمنهج الاستقرائي واقتربت الدراسة إعداد إستراتيجية عربية لتطوير التعليم بهدف بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية ويتم ذلك على مرحلتين: المرحلة الأولى، تشمل: وضع الأهداف، والأسس، والرؤى البعيدة، والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف، على أن يتم ذلك على أساس توجهات وطنية وغير مستورة . في حين تتمثل المرحلة الثانية في تحديد آليات تنفيذ هذه السياسة التي تضم استراتيجيات تفصيلية لوظائف وقطاعات التعليم .

3.دراسة، بكدار (2009)، (تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني)

هدفت الدراسة إلى تبيان الإشكاليات التي يعاني منها قطاع التعليم العالي وتقديم التوصيات لبناء خطط من أجل إصلاح التعليم العالي، لما لذلك من تأثيرات كبيرة في المستقبل القريب. وركزت الدراسة على البنية الإدارية للتعليم العالي لا سيما المشاكل التي تعاني منها تلك البنية بما فيها طرق تعيين مجالس الأمناء في الجامعات. وأوضحت الدراسة أن التعليم العالي يعاني من مشكلتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما: تتعلق الأولى بالتمويل، والأخرى بنوعية التعليم العالي. إذ إن مؤسسات التعليم العالي تواجه عجزاً في ميزانياتها، ولا تستطيع زيادة إيراداتها من خلال رفع أقساط الطلبة كون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فقيراً لا يحتمل ارتفاعاً في أقساط التعليم، وخلصت إلى ضرورة اتباع سياسات جديدة للتمويل من أجل الوصول إلى منهجية مستقرة لتمويل الجامعات بطريقة تنسجم مع فلسفة وأهداف الدولة، كمعظم حكومات العالم التي تخصص جزءاً من ميزانياتها لدعم نظام التعليم العالي بأشكال مختلفة بشرط التركيز على التخصصات

على المعرفة ، يتكيف مع الوجه الجديد للخارطة الاقتصادية و مع متطلبات مجتمع مبني على المعرفة وذلك بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم الجامعي في فلسطين ، وبالتالي تحديد أسس ومتطلبات تطوير التعليم الجامعي بما يساعد على بناء اقتصاد المعرفة في فلسطين، ومن ثم استنتاج الحقائق والمسلمات ، واستخلاص التعليمات والدلالات.

الدراسات السابقة

1. دراسة، بركات و عوض (2011)، (واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها) هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية حول واقع الدور الذي تمارسه هذه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة، لهذا الغرض تم تطبيق استبانة لتقييم دور الجامعة في تنمية مجتمع المعرفة على عينة قوامها (132) عضو هيئة تدريس يعملون في بعض الجامعات العربية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات العربية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس كان بمستوى قوي في مجال إعداد الفرد، وكان هذا الدور بمستوى متوسط في مجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال توليد المعرفة، في حين كان المستوى العام لهذا الدور بمستوى متوسط. وأوصت الدراسة بضرورة التخطيط الجيد لسياسات التعليم العالي في مجتمعاتنا العربية بهدف تطوير الدور التنموي المجتمعي في مجالات المعرفة المختلفة.

2. دراسة جمعة (2009)، (تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة)

ركزت هذه الدراسة على الواقع الحالي لمنظومة التعليم في الدول العربية، والمتطلبات الأساسية لعلاج أوجه القصور في منظومة التعليم وإظهار

البيروقراطي على ما هو مستخدم منها. واشتملت على رؤيا استراتيجية لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي وجاء في أساسياتها الاهتمام بصناعة محتوى المعرفة وضرورة إنجازها من قبل القطاعين العام والخاص، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات جاء في مقدمتها: غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية، وضعف البنى التحتية، وطرده الموارد البشرية التي هي لب الاقتصاد المعرفي، وكذلك غياب استراتيجية صناعة المحتوى بالبلدان العربية. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء الأهمية القصوى لإعادة هيكلة التعليم بمراحله كافة، كذلك العمل على إيجاد البيئة العربية المناسبة لبناء صناعة عربية للمحتوى المعرفي متناسقة مع صناعة المحتوى المعرفي في الدول المتطورة من جانب، ومن جانب آخر اتباع سياسة المحافظة على مواردها البشرية من الإبعاد والتهميش.

6. دراسة، الكواز و محمود (2005)، (اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية)

ناقشت هذه الدراسة محدودية الإمكانيات المتاحة للدول العربية في اكتساب المعرفة ونشرها فضلا عن قصورها في تحويل المعرفة إلى حيز التنفيذ بما يُمكن الأفراد الاستفادة منها لمواكبة التطور العالمي ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إمكانية تطور المعرفة في الدول العربية ومدى مساهمتها في الاقتصاد المعرفي، وقد اعتمدت الدراسة الأسلوب التحليلي في دراسة اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية ، وتضمن البحث محورين أساسيين، تناول الأول : الإطار النظري للمعرفة واستعراض مفاهيمها ومدى مساهمتها في الاقتصاد المعرفي، في حين تناول الثاني اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية ، ومن أهم الاستنتاجات التي خرجت بها هذه الدراسة هو أن التعليم بمختلف مستوياته

التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني والتحسين في نوعية التعليم لديها، وأوصت الدراسة بتشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي يكون من مهامه وضع الاستراتيجيات والخطط ومتابعة تطبيقها من أجل النهوض بالتعليم العالي الفلسطيني.

4. دراسة، الزبيدي (2008)، (دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الارهاب المعلوماتي: نظرة نقدية)

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه الجامعات العربية في ظل بناء وتدعيم مجتمع المعرفة ، وتوصلت الدراسة إلى صياغة مجموعة من الأدوار المقترحة للجامعات العربية في ضوء عصر المعلوماتية الرقمية وأهمها: بناء مجتمع المعرفة بصفته يمثل في الوقت الحاضر عصرا جديدا يرافق تطور التكنولوجيا المعلوماتية والمعرفة، وتوليد المعرفة لأفراد المجتمع من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية لتسهيل تخزين المعرفة ونقلها وتطبيقها في ميادين الحياة المختلفة، ونتيجة لمظاهر التخلف التكنولوجي في المجتمعات العربية يقع على الجامعات العربية مسؤولية تزويد مجتمعاتها بالخدمات العلمية والتكنولوجية بأشكال المعرفة المختلفة، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجامعات العربية بدورها الحضاري والثقافي، وتحويل نمط بناء المجتمع العربي إلى نمط بناء المجتمع المعرفي المعتمد على اقتصاد المعرفة والكفاءة العالية والقابلية في التخطيط للموارد البشرية .

5. دراسة، عباس وسيفو (2005)، (اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية)

تناولت هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين تطلعات التنمية العربية وأسباب معوقاتها في استخدام أدوات ومستلزمات الاقتصاد المعرفي، والتي تمثلت في الانخفاض المستمر بمستوى التعليم، وتدني مستوى البحث والتطوير، وظهور الطابع

والاتصالات على وجه الخصوص، مع التركيز على تحديد المداخل العلمية لتحقيق الشراكة بين التعليم العالي والصناعة، من خلال تحليل جاهزية بعض الدول العربية لاقتصاد المعرفة . وركزت الدراسة أيضاً على آلية نسج التفاعل بين المجتمع الأكاديمي والصناعة . ولقد أظهرت الدراسة وبحسب المعايير التي تم اختيارها وتبلغ (31) معياراً لقياس جاهزية الدول العربية لاقتصاد المعرفة تبين أن العالم العربي ككل يقع أسفل الفئة الثالثة من حيث الجاهزية، وأن هناك تشتتاً وتبايناً واضحاً داخل الدول العربية نفسها من حيث جاهزيتها لاقتصاد المعرفة وتبين أن الأردن والكويت هي فوق المتوسط وفقاً للمعايير المطبقة، أما المغرب ومصر والمملكة العربية السعودية والجزائر فهي تقع في درجة أقل من المتوسط ، في حين أن السعودية واليمن تأتيان في مستوى منخفض جداً في مقياس الجاهزية لاقتصاد المعرفة.

المحور الثاني

مجتمع واقتصاد المعرفة وأثرهما على

منظومة التعليم

أولاً: مجتمع المعرفة والعملة الاقتصادية

يعود ظهور مجتمع المعرفة إلى منتصف ستينات القرن الماضي عندما كان يثار نقاش وجدال حاد حول التناقضات والعيوب، أو العقبات التي تواجه المجتمع الصناعي، مثل التناقضات الخاصة بالموضوعة التي تناسب المجتمع الصناعي، من هنا تم التركيز على المعرفة بهدف توظيفها (جمعة ، 2009، ص.4) ، ويقصد بمجتمع المعرفة: "المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة في جميع النشاطات المجتمعية والخاصة وهو المجتمع الذي يتصف أفرادها بامتلاك حر للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية والحاسوبية

وكل أنواعه يعتبر الركيزة الأساسية في تحصيل ونشر المعرفة. ورغم الخطوات الواضحة المعالم التي خطتها الدول العربية في مجال التعليم إلا أن الإنجاز التعليمي فيها ككل لا يزال متواضعاً مقارنة بالإنجازات التي تمت في أماكن أخرى من العالم ، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إنشاء أنظمة معلوماتية شاملة وموحدة للدول العربية ترتبط بالشبكات العالمية ، وإيجاد موارد تمويل مناسبة لمؤسسات المعرفة العربية التخصصية في هذا المجال. 7. دراسة، جريو (2005)، (دور المعرفة في التنمية الاقتصادية)

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية المعرفة في التنمية الاقتصادية بجوانبها المختلفة، حيث تناولت بشيء من التفصيل مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك. وربطته بالجوانب الاقتصادية المترتبة على وجود اقتصاد المعرفة مثل التجارة الالكترونية، والصناعة البرمجية. وتوصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن مجتمعات المعرفة تتطلب إعادة تأهيل مستمرة لمعظم الملاكات العلمية والتقنية لتأمين مواكبتها لمستجدات العلوم والتقنيات؛ والقدرة على توظيفها لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين نوعية منتجاتها وتخفيض تكاليفها لضمان فرص أفضل لتسويقها محلياً وعالمياً، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على نظام تعليمي مرن يتسم بالمرونة، والجودة ويواكب حركة تطور العلوم والتقنيات المتطورة، والإفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات لتحقيق النهضة والتقدم.

8. دراسة، ياسين (2005)، (دور التعليم العالي في تنمية صناعة المعرفة)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الاستراتيجي للتعليم العالي في تنمية الصناعات كثيفة المعرفة بصفة عامة ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات

فإن مشكلة المعلومات ترتبط بالكفاية بينما المشكلة في المعرفة هي إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها. (Foray 2004).

لذلك فإن التمييز بين اقتصاد المعلومات واقتصاد المعرفة له ما يبرره على مستوى النظرية والواقع، لكن من ناحية أخرى لا يمكن فصل اقتصاد المعلومات عن اقتصاد المعرفة مثلما لا يمكن فصل المعلومات عن المعرفة. وبالتالي ومع إدراك كل هذه الحقائق يمكن القول إن اقتصاد المعرفة يستدعي وجود اقتصاد المعلومات، بمعنى آخر يمكن دمج المدخل الكلي والجزئي لاقتصاد المعرفة في منظور واحد يتضمن حقل اقتصاد المعلومات، وحقل إدارة المعرفة، وحقل التعليم والتعلم والبحوث والتطوير ونظم الابتكار. هذا المنظور يفيد في وضع تحليل أولي لاقتصاد المعرفة باعتباره حقلاً متخصصاً يرتكز على المعرفة من حيث هي مورد وسلعة اقتصادية وإدارة إنتاجها وإعادة إنتاجها وتطبيقها بكفاءة وفعالية، وهذا يقود إلى أن اقتصاد المعرفة يهتم بتطوير نموذج جديد للنمو والتنمية ونمط جديد للإنتاج يقوم مقام نمط الإنتاج الريعي السائد في معظم الدول العربية.

ويقوم مجتمع المعرفة على خمسة أركان رئيسية هي: (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص.40)

1. إطلاق حرية الرأي والتعبير دعماً للديمقراطية.
2. النشر الكامل للتعليم الراقي، مع إعطاء عناية خاصة لطرفي الاتصال والتعليم المستمر مدى الحياة.
3. توطيد العلم وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.
4. التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية.
5. تأسيس نموذج معرفي عام، أصيل، ومنفتح،

والفضائية المختلفة، وتوظيف المعلومة والمعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته "(سالم، 2007، ص.9)، وعرف أيضاً "بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: تشمل الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحياة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية". (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص.40)

وهناك اختلاف بين المعلومات والمعرفة، فالمعلومات هي مخرجات عملية معالجة البيانات يدوياً أو حاسوبياً والتي تؤدي إلى خلق للمعلومات وانتظامها في نسق واحد في ظل مجموعة من الخصائص ذات العلاقة بالدقة والكفاية، أما المعرفة فهي مزيج من المفاهيم والأفكار والقواعد والإجراءات التي يسترشد بها في عملية اتخاذ القرارات، أي أن المعرفة عبارة عن معلومات ممتزجة بالتجربة، والحقائق، والأحكام والقيم التي تعمل مع بعضها كتركيب فريد يسمح للأفراد والمنظمات من خلق أوضاع جديدة وإدارة التغيير. (Huseman, 1999)، ويرى الباحث أن ما يميز المعرفة عن المعلومات هو أن المعرفة ديناميكية تعتمد على الأفراد، ضمنية وأثرية وتستلهم معانيها من الأفراد. أما المعلومات فهي بصفة عامة ساكنة مستقلة عن الأفراد، صريحة ومكتوبة، وسهلة الاستنساخ والعرض.

إن التمييز بين المعلومات والمعرفة يقود بالضرورة إلى التمييز بين المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالمعلومات، والمشكلات الاقتصادية المرتبطة بالمعرفة. وبالتالي فإن إعادة إنتاج المعلومات وإعادة إنتاج المعرفة هما ظاهرتان مختلفتان ذلك لأن إعادة إنتاج المعرفة يرتبط بمشكلة التعلم بينما لا توجد مشكلة حقيقية لإنتاج المعلومات لأن التكلفة الحدية لإعادة إنتاج المعلومات قريبة من الصفر، ومن ثم

ج- زيادة حجم الاستثمار في البحث العلمي.
ح- ارتفاع المكونات المعرفية وتضاؤل المكونات المادية.
ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص تعتبر بمثابة المرتكزات المحركة للاقتصاد وتتمثل في التالي: (قاسم، 2011، شاشي، 2008)
1. العولة

إن سوق العمل لم يعد مقصوراً داخل حدود بلد بعينه، فالدول الأوربية أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية من خلال الاتحاد الأوروبي. والانترنت أوجد اقتصاداً بلا حدود، وأصبحت الدول الآخذة في النمو تتحدى عمالة الصناعة في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصتها من السوق في كل مكان في العالم. ولم يقتصر التغيير على حدود المكان فقط، بل الزمان أيضاً حيث أصبح إيقاع العمل مستمراً على مدار الساعة وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل (24) ساعة في اليوم.

2. التكيف مع رغبات العملاء
في الاقتصاد المعرفي لم تعد الميزة التنافسية تعتمد على الإنتاج المكثف، والتسويق المكثف، والتوزيع والسياسات الموحدة لأن مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك وهذا يتطلب إنتاج سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات ورغبات خاصة لدى المستهلكين.

3. ندرة الكوادر والمهارات البشرية
في ضوء النمو الاقتصادي الحالي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها، وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات، حيث نجد في الولايات المتحدة 15% من هذه الوظائف شاغرة. ويعاني قطاع الأعمال ليجد المجموعة الصحيحة من المهارات، وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد

ومستنير ذي خصوصية ثقافية.
والمعرفة المقصودة المشار إليها أعلاه هي الأفكار أو الفهم الذي يبيده الفرد، أو المؤسسة، أو المجتمع بالإضافة إلى المعرفة العلمية والتقنية.
ويتم تقسيم المعرفة إلى عدة أنواع منها: (جريو، 2005، ص.276)
1. معرفة الحقائق.
2. معرفة المبادئ التي تتحكم بالظواهر الطبيعية.
3. معرفة المهارة.
4. معرفة من يعرف وماذا يعرف، حيث يعتبر معرفة الأشخاص الذين يملكون المعرفة أكثر أهمية أحياناً في الإبداع من معرفة الحقائق.
5. معرفة مكان المعرفة.

ثانياً : خصائص مجتمع واقتصاد المعرفة

إن المقصود بالاقتصاد المعرفي ليس فقط اقتناء التجهيزات والبرمجيات الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإنما "تنفيذ استراتيجية عمل تتبع بناء القواعد الإدارية التقنية والقانونية التي تؤمن المناخ المناسب، والموارد البشرية المطلوبة لعمل هذه التقنيات وفق أهداف واضحة". (حسانة، محيي الدين، 2004، ص.3)، ويقوم مجتمع المعرفة على مجموعة من الخصائص أهمها: (أبو الحمص، 2006، ص.9)

أ- التطور التكنولوجي، وهو قائم على استخدام أحدث ما توصل إليه التقدم التكنولوجي، حيث تعتبر التكنولوجيا الحديثة أرخص سعراً، وأصغر حجماً، وأخف وزناً، وأكثر تقدماً، وتعقيداً من سابقتها.

ب- الانفجار المعرفي، ويقاس بعدد الاكتشافات المتراكمة عبر الزمن، وعدد العلماء حول العالم.

ت- التسارع، بمعنى زيادة سرعة وتيرة الاكتشافات خلال فترات زمنية متقاربة.

ث- انهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في الوقت.

إلى المعرفة. وتشتمل هذه العوامل على أربعة محاور جوهرية: (الأسرج، 2007، وثيقة إعلان الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات، 2005، ص: 4-7)

المحور الأول: منظومة الاقتصاد الوطني تضم عناصر هذا المحور جملة من المتغيرات التي تشمل ثلاثة محاور رئيسة وهي: العوائق ذات الصلة بوجود التعريفية الجمركية أو عدمها التي تعد مقياساً لدرجة التنافس القائمة في السوق، ومستوى التنظيم الذي يعد مقياساً لحالات سياسات السوق التي تحاول التحكم بالأسعار، أو غياب المراقبة المناسبة للمصارف، والمحددات الصارمة التي تعتمد في مجالات ذات صلة بالتجارة الخارجية، وآليات التطور في التجارة والأعمال. وأخيراً يأتي دور القانون الذي يعد مقياساً لمقدار الثقة التي يعدها العميل مؤشراً على قدرته على العمل والاستثمار ضمن قوانين المجتمع في ظل حوادث تنشب عن جرائم اعتيادية، أو عن مظاهر عنف، ومدى فاعلية السلطة القضائية إزاءها، وإمكانية تنفيذ العقود والالتزام بمضامينها.

المحور الثاني: التعليم والموارد البشرية يتم تقييم مستوى هذا العامل في ضوء متغيرات تعنى بمستوى التحاق المواطن بمراحل التعليم المختلفة، التي يمكن أن تعد معياراً لمستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، وتوفر في الوقت نفسه مقياساً لحجم الالتحاق بالمراحل الدراسية، ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع. من جهة أخرى، يؤخذ بعين الاعتبار مستوى الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة، وحجم الموارد البشرية الماهرة في المجتمع، ومستوى التدريب الذي نالته الموارد البشرية، وهل تعاني العقول من مسألة الهجرة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة في المجتمع لاحتضانها؟

آخر وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية.

4. التركيز على خدمة المستهلك إن التنافس العالمي، والإنترنت، وتحرير التجارة، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتعدد الموزعين.. كلها عوامل قوة وضعف في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي، وهذا يتطلب خبرات شاملة بالمستهلكين ورغباتهم وأن مبدأ خدمة المستهلكين هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي.

5. التجارة الإلكترونية كلما تزايد عدد مستخدمي الإنترنت أصبحت التجارة الإلكترونية أكثر رسوخاً، ويشمل ذلك التجارة الإلكترونية التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين.

6. الحاجة للتعليم المستمر من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى، وستكون الحاجة للتربية والتعليم المستمر من المتطلبات الجوهرية للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة.

7. مؤسسة في واحد وهو ما يعني أن المؤسسات المستقبلية ستكون من عدد محدود من الموظفين والإدارات الأساسية، وسيترك كل ما عدا ذلك لموردين خارجيين. بمعنى آخر ستعتمد المؤسسات على العمل عن بعد، حيث تجرب بعض الشركات قيام العاملين بالعمل من منازلهم من خلال الاتصال إلكترونياً بمكتب الرئيس.

لقد اتجه برنامج الأمم المتحدة الخاص بتقييم مستويات إدارة المعرفة في مجتمعات بلدان العالم المختلفة إلى اعتبار أربعة عوامل رئيسية بوصفها العناصر الرئيسية التي تعد معايير أساسية في تحديد مستوى سعي الاقتصاديات الوطنية باتجاه بلوغ مجتمع المعلومات المرتكز في جل أنشطته

ولقد ترتب على التحولات العالمية نحو المعرفة نتائج وآثاراً مباشرة وبعبدة المدى، فقد أصبحت أبرز معالم القوة في عصرنا الحاضر، ولم يعد مجدياً اليوم بالنسبة للدول والمجتمعات التي تحاول تنمية اقتصادها المحلي تجاهل هذه الحقائق. مما سبق يرى الباحث أن المعرفة وبغض النظر عن مضمونها ودرجة تعقيدها هي عبارة عن الفهم المكتسب من خلال التجربة أو الدراسة. ولهذا السبب ترتبط المعرفة بالتعلم الذي يعني ببساطة اكتساب مهارات المعرفة من خلال الدراسة والتجربة والعمل، وفي نفس الوقت يأتي دور البحث والتطوير باعتباره ممارسة علمية ومنهجية منظمة لإنتاج معرفة جديدة أو إعادة تجديد المعرفة الحالية أو ابتكار وسائل جديدة لتطبيق المعرفة المتراكمة.

ثالثاً: أثر اقتصاد المعرفة على منظومة

التعليم

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة، وهو ما يشير إلى أهمية الاستثمار في مجال التعليم. وهذا يتوقف على مدى إمكانية تحقيق استثمار في العنصر البشري (الموارد البشرية) من خلال تعليمهم، وتشير الدراسات إلى وجود ثلاث طرق لاكتساب المعرفة وهي: التعليم، والبحث العلمي، والتطوير التقني. (الخصيري 2001، ص.27) ومع أهمية التعليم الذي يكتسبه الطالب سواء كان ذلك في المدرسة أو الجامعة فإنه لم يعد كافياً وحده لضمان الدخول إلى سوق العمل والبقاء فيه كما كان معهوداً في السابق، وذلك لتسارع وتيرة الحياة والتقدم العلمي الذي يجعل الكثير من المعارف المكتسبة متقادمة، وسرعان ما تصبح غير ملائمة لمواكبة متطلبات العصر المعرفية، من هنا تكمن أهمية التعليم في تمكين الطالب من التأقلم مع بيئة معرفية متغيرة وهنا نحتاج إلى إدارة المعرفة للتعامل مع نوعين من المعرفة هما المعرفة

المحور الثالث: الابتكار والقدرة التنافسية
لما كان الابتكار يعتمد في جل أنشطته على البحث والتطوير، فقد اعتمدت متغيرات هذا المحور على عدد الباحثين لكل مليون نسمة، وبراءات الاختراع التي تسجل بواسطة الباحثين، والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم الصرفة، والتقنيات التطبيقية. ويضاف إليها حجم الاستثمارات المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في كل من القطاع الحكومي والخاص، ومدى توفر الدعم المالي للمشاريع الفتية التي ترعرعت في الحاضنات التقنية الوطنية.

المحور الرابع: البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة إلى المعرفة. وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات حيث الهواتف التقليدية، والمحمولة، وعدد الحاسبات الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معياراً على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الإنترنت، أو التطبيقات الميدانية. يضاف إلى ذلك أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية التي تسهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات.

ولقد قام البنك الدولي أيضاً باعتماد هذه المحاور في منهجه في تحديد معالم الإطار العام لقياس دليل اقتصاد المعرفة، حيث يقاس دليل اقتصاد المعرفة بواسطة Knowledge Economy Index بواسطة نموذج رياضي يوظف سلسلة من الحسابات التي يقاس من خلالها متوسط قيمة الدليل لبلد ما، أو منطقة ما، على أساس قيم متغيرات الأركان الأربعة لاقتصاد المعرفة. أما دليل المعرفة Knowledge Index فتعتمد معادلته على قيم متغيرات ثلاثة بعد استبعاد متغيرات المنظومة الاقتصادية

- التكنولوجي تدعم نظام الإبداع والابتكار.
5. وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني ، بما يدعم المشاركة المجتمعية .
6. وجود قطاع خاص يقوم بدور حيوي في توفير متطلبات بناء اقتصاد المعرفة .

المحور الثالث

دور التعليم العالي في تنمية وصياغة المعرفة .

لا جدال في أن التعليم ركن أساسي في وجود المعرفة. فمن خلال التعليم وبشكل خاص التعليم العالي يرتقي الإنسان والمجتمع ويزدهر النمو الاقتصادي، وتزداد الإنتاجية، وتظهر فرص انبثاق صناعات جديدة تعتمد على كثافة المعرفة في ميادين تكنولوجيا المعلومات ، برامج الحاسوب ، التعليم ، الاستشارات ، وصناعة الخدمات وغيرها من الأنشطة المميزة لاقتصاد المعرفة. ولذلك لا يمكن الحديث عن فرص للحاق باقتصاد ومجتمع المعرفة من دون وجود نظام تعليمي كفيّ ومؤسسات تعليم عال راقية تواكب معايير الجودة العالمية.

إن وجود التعليم الجامعي يقتزن بوجود الفكر والعلم والحضارة ، لذلك فإن رسالة التعليم الجامعي تكمن في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، فالجامعة مؤسسة اجتماعية وثقافية وعلمية وتربوية ، تولد الأفكار والمعارف ، فهي مركز إشعاع حضاري للإنسانية، وبقدر ما تستطيع هذه الجامعات أن تعلم الإنسان وتربيته على استخدام الطريقة العلمية في حل المشكلات واتخاذ القرارات ، والتكيف مع المستجدات ، وإكسابه القدرة على الحركة في مجال تخصصه ، بقدر ما يتقدم المجتمع وينمو ويتطور وبعكس ذلك سيبقى المجتمع يراوح مكانه أو يتقهقر إلى الوراء.(حمائل ، 2009،ص.15) ، ويرى الباحث أن دور التعليم الجامعي في إطار تدعيم عنصر المعرفة يتركز في

الظاهرة والمعرفة التكتيكية ، لهذا فالطالب في عصر إدارة واقتصاد المعرفة بحاجة إلى الإلمام بعلوم الحاسب ونظم المعلومات إلى جانب المعرفة بعلم النفس وعلم الاجتماع وإدارة الأعمال والاقتصاد وهذا يتطلب إعادة تصميم البرامج التعليمية لتصبح أكثر مواءمة لعصر اقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة والأعمال الإلكترونية(العباس، 2006) . وتشير العديد من الدراسات المقارنة التي أعدها البنك الدولي واليونسكو إلى أن الدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لدفع عجلة التطور والانتقال من الفقر إلى الغنى، ستجد نفسها على هامش التحولات، بل والمتضرر الأكبر منها. (أبو الحمص، 2006، ص.17) ومن خلال النظر إلى تجارب عدد من البلدان التي نجحت في التحول لمواكبة اقتصاد المعرفة وتنمية مواردها البشرية من خلال نظام التعليم، نجد أن التحولات التربوية للدخول إلى اقتصاد المعرفة ، ومواكبة العولمة تكمن في إدخال إصلاحات تربوية على نظام التعليم من خلال الارتكاز إلى بناء قدرات الطالب في المراحل الدراسية كافة وفي اكتساب المعرفة، والتكيف مع المجتمع وتغييراته وتنمية الذات والقدرات الشخصية. الأمر الذي يتطلب تغيير بعض المفاهيم واستراتيجيات التعليم وهذا يتطلب وجود مجموعة من المسلمات التي تعد ضرورية لتحقيق هدف وضع استراتيجية لتطوير منظومة التعليم في أي بلد. ومن أهم هذه المسلمات:(جمعة ،2009،ص.18)

1. وجود بنية أساسية للمعلومات والاتصالات ودخول عصر المعلومات.
2. وجود تشريعات تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة.
3. وجود منظومة فعالة للإعلام والاتصال تدعم ثقافات مجتمع المعرفة.
4. وجود منظومة فعالة للبحث العلمي والتطوير

المحاور التالية:

1. دور الجامعة كمؤسسة أكاديمية في نشر الثقافة التعليمية .
 2. دور الأستاذ الجامعي في بناء مجتمع المعرفة .
 3. دور المناهج التعليمية كركن أساسي يعتمد عليه في دعم المعلومات والقيم والاتجاهات والمهارات .
 4. التدريب الجامعي كأساس لتدريب وتأهيل العنصر البشري المؤهل كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 5. المؤتمرات والندوات العلمية كأساس لتوليد المعرفة والأفكار الجديدة بالإضافة لخدمة مجتمع المعرفة .
 6. التبادل العلمي والثقافي بين الجامعات .
 7. التعليم المستمر لتطوير خبرات العاملين في مجال العمل
 8. البحث العلمي باعتباره وسيلة هامة وفاعلة في تطوير العملية التعليمية وفي بناء ونشر المعرفة
- إن الدور الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي في تنمية صناعة المعرفة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفر عوامل تمكينية تعمل كقوى محفزة وناسجة لعلاقات تعاضدية قوية بين التعليم وصناعة المعرفة ، وتتمثل هذه العناصر في التالي :
1. وضع رؤية استراتيجية للتعليم العالي تقوم على تحقيق التعاضد البنوي للتوليفة الثلاثية لوظائفه في التنمية الإنسانية ، التنمية الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية المستدامة . ففي إطار التنمية الإنسانية فيجب أن يعتمد التعليم سياسة التنوير وليس تثبيت الهيمنة ، أي هيمنة الآخر وسياسة تعليمية تقوم على محاكاة الواقع التجريبي ويقوم على منهج الإفصاح العلمي عن الواقع التعليمي .تعليم يقوم على التساؤل والاستفهام بدلاً من التعليم القائم على الحفظ عن ظهر قلب(شراب، 1993)
 2. ضمان الموازنة بين الحداثة والعورية في

مؤسسات التعليم العالي من خلال اختيار حازم وواضح للمرجعية التعليمية التي حددتها السياسة الأكاديمية المحددة داخل الدولة ، ذلك لان التعليم الذي يقود إلى النهضة والثورة المعرفية والعلمية يجب أن يقوم على فهم الذات (الذات الجماعية للأمة) وإعادة اكتشافها ونقدها.(الانصاري، 1994)

3. الانتقال الى استراتيجية جديدة للتعليم تقوم على منظور التعلم مدى الحياة ، واستراتيجيات التعليم والتعلم مدى الحياة تتوجه بصورة مباشرة نحو دعم القطاعات الاقتصادية وأنشطة الأعمال الخاصة ، وتعمل على تحقيق التكامل بين التعليم والتدريب ، المستمر عن طريق تأسيس نظم ابتكارية فعالة تقوم على البحث والتطوير لإنتاج المعرفة أو لإعادة إنتاجها في ميادين العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في الصناعة.(Robertson ، 1998)

4. ربط استراتيجيات التعليم الجديدة بمبادرات جادة لنسخ التفاعل بين المجتمع الأكاديمي والصناعة من جهة ، والعمل على سد الفجوة بين الجامعة والصناعة في المنظور والاحتياجات ووسائل العمل من جهة أخرى .إن أهم التحديات التي تواجه وتعيق هذا التفاعل هو اختلاف المنظور والاهتمام بين المجتمع الأكاديمي والصناعة ، فما تحتاجه الصناعة هو القيمة المضافة للمعرفة التي يمكن تطبيقها لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة ، في حين أن الجامعات تهتم بإعداد طلبة لديهم القدرة على إنتاج المعرفة والمهارات المطلوبة في العمل . وفي كل الأحوال فان التعاون والتنسيق بين الطرفين يجب أن يقوم على أساس الشراكة الدائمة بين الجامعات والصناعة ، ومن خلال هذه الشراكة يمكن لمؤسسات التعليم العالي مواكبة التغير المستمر في المعرفة.

5. تحويل مؤسسات التعليم العالي وبصورة خاصة الجامعات إلى حاضنات لمشاريع صناعة المعرفة الصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة مشاريع صناعة

إلى جامعات. وفي هذا السياق، فقد تم تطوير كلية بيرزيت وتحويلها إلى جامعة عام 1972 (الأطرش، 2009)، وقد رحب الشعب الفلسطيني بهذه التوجهات لأنها جاءت استجابة لسد حاجة داخل المجتمع الفلسطيني، ويمكن القول إن الاحتلال الإسرائيلي لم يعارض هذه الأفكار على اعتبار أن انخراط الشباب في الجامعات الفلسطينية المحلية هو أفضل من سفرهم خارج البلاد وانضمامهم للثورة الفلسطينية والعودة كثوار وقد أنشئت تلك الجامعات دون أي تنسيق فيما بينها وكانت كل جامعة مستقلة عن الأخرى في شؤونها المالية والأكاديمية والإدارية، وإن الكثير من الجامعات مازالت تفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لإنتاج الخدمات التي تنسجم مع احتياجات المجتمع. (الجعفري، 2002)، وقد بدأ تأسيس الجامعات بأفكار غير منظمة وجاءت في أغلبها وفقاً لمبادرات محلية يمكن تحليلها على النحو التالي: (أبو الحمص، 2006، ص. 47)

1. المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة وجد في هذه المؤسسات حلاً للمشكلات المتعلقة بسفر أبنائهم للخارج من أجل التعليم.
 2. الجامعات لم تقم على أساس تخطيط شمولي بقدر ما قامت استناداً إلى عوامل سياسية واجتماعية فرضتها ظروف الاحتلال.
 3. ضعف مقومات التخطيط عند إنشاء هذه المؤسسات من حيث الأبنية والمنشآت ومساحة الأراضي والطواقم الفنية والميزانية.
 4. التأثير الواضح لهذه الجامعات بالجامعات العربية المحيطة من حيث استخدام برامج تلك الجامعات ونظامها التعليمي.
- وقد واجهت الجامعات الفلسطينية عقبات كثيرة منذ تأسيسها أهمها:

1. صعوبة تطورها في ظل الاحتلال، حيث تم إغلاقها

البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات .

6. وضع برامج محفزة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي . إن أكبر تهديد يواجهه التعليم العالي حالياً هو زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم من جهة ، والنمو المحدود في قدرات الجامعات على استيعاب هذا الطلب مما يؤدي بالنتيجة إلى ضعف متزايد للعلاقة ما بين البحث العلمي والتدريس الأكاديمي والتي تكون دائماً لصالح التدريس . إن زيادة الطلب على التعليم أدى بالنهاية إلى تدهور جودة التعليم والاتجاه نحو الربحية على حساب الجودة . (اتحاد جامعات العالم الإسلامي، 2006)

المحور الرابع

تشخيص واقع التعليم العالي في فلسطين ودوره في تنمية المعرفة .

واجه التعليم العالي في فلسطين تحديات كبيرة تجلت في إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي بدأت مع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 ، ففي هذا التاريخ لم يكن في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا عدد محدود من دور المعلمين (مدة الدراسة فيها سنتان أكاديميتان) ، وقد كانت الأراضي الفلسطينية خالية من أية جامعة فلسطينية في هذا التاريخ، ولم يستطع جميع خريجي الثانوية العامة آنذاك الالتحاق بالتعليم الجامعي لأسباب لها علاقة بالمقدرة المالية ، وعدم كفاية القدرة الاستيعابية لدور المعلمين على استيعاب خريجي الشهادة الثانوية كافة باستثناء المقتدرين مالياً الذين سافروا الى دول عربية مجاورة أو دول أوروبا الشرقية نتيجة انخفاض رسوم التعليم لتلك البلدان. في حقبة السبعينات من القرن الماضي بدا ظهور توجهات تأسيس الجامعات تتوافد إلى الأراضي الفلسطينية سواء كتأسيس كيان جديد أو كتطوير لكيان قديم، وبدأت الفكرة بتطوير المعاهد إلى كليات ومن ثم

وطلبتها قاعدة وطنية عريضة ، وأدى انخراط الأكاديميين والطلبة إلى إبراز القضية الفلسطينية على الساحة المحلية والعربية والدولية .

تطور التعليم العالي في فلسطين

بإلقاء نظرة شمولية على طبيعة وهيكلية وتطور التعليم العالي الفلسطيني وخاصة الجامعات الفلسطينية يلاحظ توسع ملموس في عدد الطلبة وعدد العاملين، والتخصصات والبرامج المطروحة. وقد بدأ هذا التطور تدريجياً منذ العام 1967م بداية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية . حيث تم البدء بعدد من دور المعلمين وظل ذلك حتى العام 1971م حيث تم تأسيس جامعة الخليل ، وفي عام 1972م تم تأسيس جامعة بيرزيت ، تلاها تأسيس جامعة بيت لحم عام 1973م ومن ثم جامعة النجاح الوطنية عام 1977م(السلقان ، 2003، ص.10) ، وفي عام 1977م تم تأسيس مجلس التعليم العالي ضم في عضويته تلك الجامعات الناشئة ، وقد واجهت الجامعات الفلسطينية في تلك الحقبة التاريخية صعوبات جمة من نقص في الميزانيات والأكاديميين، وعدم توفر الأماكن والأراضي، وضغوطات الاحتلال المختلفة ، وعلى الرغم من هذه الصعاب ، إلا أن الجامعات بدأت تنمو تدريجياً من حيث عدد الطلاب وزيادة الإقبال حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وصول عدد الجامعات العاملة في فلسطين حتى نهاية العام 2010م (14) جامعة و(15) كلية جامعية والجدول التالي يوضح أعداد وتقسيمات الجامعات الفلسطينية.

جدول رقم (1)

الجامعات الفلسطينية حتى نهاية العام 2010م

الإجمالي		قطاع غزة			الضفة الغربية		
الكليات	الجامعات	كليات جامعية	جامعة القدس	جامعات	كليات	جامعة القدس	جامعات
الجامعية	14	5	المفتوحة (5مناطق تعليمية)	تقليدية 5	جامعية 10	المفتوحة 1- (17 منطقة تعليمية)	تقليدية 8

عشرات المرات لفترات زمنية طويلة ، إضافة إلى عدم السماح للجامعات بالتفرع أو فتح كليات جديدة أو حتى إقامة الأبنية المناسبة وصعوبة الحصول على الأجهزة من الخارج إضافة إلى عدم السماح للأكاديميين الفلسطينيين الموجودين بالخارج للالتحاق بها والرقابة على الكتب واعتقال المدرسين والطلبة.

2.ضعف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية الناتج عن سيطرة الاحتلال عليها، حيث عمل على تجميدها ، وعدم تطورها، والذي أثر بالنهاية على استيعاب الخريجين للعمل في هذه القطاعات .

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها الجامعات الفلسطينية ، إلا أنه كان لها أثار إيجابية على المجتمع الفلسطيني تمثلت في التالي:

1.أعطت الجامعات الفلسطينية فرصة كبيرة لأبناء الوطن، في ظل الاحتلال ، للالتحاق بها ، وكانت فرصة نادرة لأبناء الفقراء .

2. أدت بشكل واضح إلى تخفيض نسبة عدم الالتحاق بالتعليم العالي ، فالتحق بها كل من لا يستطيع الالتحاق بالتعليم في الخارج لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية .

3.أدت إلى اجتذاب العديد من الأكاديميين الفلسطينيين فوصل عددهم حتى نهاية العام 2010م 3685 أكاديمي متفرغ (من حملة الدكتوراه والماجستير).

4. شكلت هذه الجامعات بطواقمها الأكاديمية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات المنشورة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية للعام 2009-2010م وتشير الإحصاءات المنشورة إلى نمو ملحوظ في أعداد الطلبة المتحققين بالجامعات الفلسطينية سواء كان ذلك في الجامعات التقليدية أو في جامعة القدس المفتوحة مع وجود تباين ملحوظ في اختيار التخصصات من قبل الطلاب وهذا يرجع إما لأسباب لها علاقة بإدارة الجامعة، من حيث وضع شروط معينة للالتحاق بتخصص معين، أو لأسباب لها علاقة باختيار الطالب لنفسه تخصصاً يتلاءم مع رغباته وقدراته، والجدول التالي يوضح توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام 2009-2010م والجدول رقم (2) يوضح أن إجمالي عدد الطلاب

المسجلين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2010-2009م بلغ (196625) طالباً وطالبة منهم (110623) أنثى بنسبة (56.26%) و (86002) ذكر بنسبة (43.74%). ولعل هذه النسبة العالية للإناث تعكس الوعي الملحوظ لدى الشعب الفلسطيني بأهمية وضرورة التعليم كأساس لبناء الثقافة والمعرفة، ويشير الجدول السابق أيضاً إلى استحواذ جامعة القدس المفتوحة على 31.6% من الطلاب المتحققين في مؤسسات التعليم العالي وهذه النسبة ترتفع إلى (36.5%) إذا ما نسبت أعداد طلاب جامعة القدس المفتوحة إلى إجمالي الطلاب المتحققين بالجامعات فقط وهذا يشير إلى دور جامعة القدس المفتوحة في التعليم الجامعي بالإضافة إلى أثر سياسة التعليم المفتوح ضمن سياسة التعليم العالي في فلسطين.

جدول رقم (2)

توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وحسب الدرجة العلمية - حتى نهاية العام 2009-2010م

نوع التعليم	دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم متوسط	تأهيل تربوي	دبلوم مهني	سنة تحضيرية	أخرى	الإجمالي	النسبة
الجامعات التقليدية	6234	99682	1135	828			46	107925	54.89%
جامعة القدس المفتوحة		58346		283		3511		62140	31.6%
الكليات الجامعية		3116	11648	-	180	-	-	14944	7.6%
كليات المجتمع المتوسطة	-	-	11614	-	-	-	-	11614	5.91%
الإجمالي	6234	161146	24397	1111	180	3511	46	196625	100%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات المنشورة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية للعام 2009-2010م

التعليم الجامعي في فلسطين ودوره في بناء المعرفة

يمتاز التعليم الجامعي العالي في فلسطين بخصوصيات معينة جعلت من أهدافه ذات طابع خاص تأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأ فيها هذا التعليم ويتضح ذلك جلياً في أهداف التعليم كما هي منشورة في الدليل الجامعي للجامعات الفلسطينية كافة. (دويكات، 2009، ص.4) وقد شكلت الجامعات الفلسطينية قاعدة عريضة لالتحاق خريجي الثانوية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما يلتحق عدد قليل منهم بالجامعات العربية والأجنبية . وكان ولازال للأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأسر الفلسطينية العامل الأهم في اختيار مؤسسات التعليم العالي مكاناً للتعليم ، كما تشكل العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية وأحياناً السياسية عاملاً آخر في عدم اختيار جامعات خارج الوطن ، خاصة بالنسبة للفتيات .

وقد بدأت غالبية الجامعات بكلية واحدة أو اثنتين (جامعة الأزهر بغزة أنشئت عام 1991م وقد بدأت بكليتي الشريعة والقانون(كلية الحقوق الآن) والتربية (وزارة التعليم العالي، 1998:ص.19)، في حين بدأت الجامعة الإسلامية بثلاث كليات هي: كلية الشريعة، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية (الجامعة الإسلامية، 1995، ص 1) ، إلا أن نهضة جديدة قد حصلت في فترة التسعينات نحو إضافة تخصصات جديدة ، منها التكنولوجيا والهندسة والصحة والزراعة والعلوم الاقتصادية ، وازدادت نسبة الدراسات العليا في برامج الماجستير ، أما في مستوى الدكتوراه فقد اتخذ مجلس التعليم العالي قراراً بعدم فتح برامج دكتوراه لأسباب عديدة منها ، الاستعداد المناسب لهذه الدرجة ، وخاصة التجهيزات الأكاديمية بجوانبها كافة ، وإعطاء

معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في فلسطين

تشير الإحصاءات أن تطوراً كميّاً قد طرأ على عدد المتحقّين من الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ، فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية في العام 1992-1993م أي قبل دخول السلطة الفلسطينية بعام واحد إلى (20484) طالباً وطالبة ، منهم (12519) من الذكور بنسبة (61.12%) و(7965) من الإناث بنسبة (38.88%) من مجموع الطلبة في الجامعات آنذاك. كما بلغ عدد الطلبة المتحقّين بالكليات المتوسطة (سنتان بعد الثانوية العامة) ، (5028) طالباً منهم (2286) من الذكور و (2742) من الإناث . وبناء على هذه الإحصائيات فإن العدد الإجمالي للطلبة المتحقّين بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية قد بلغ في العام 1992-1993م 25512 طالباً وطالبة ، وبالمقارنة مع أعداد المتحقّين بالجامعات والكليات الفلسطينية عام 2009-2010م وبالبالغة (196625) طالباً وطالبة فإنه يلاحظ زيادة تقدر ب (171) ألف طالب وطالبة ، صحيح أن جزءاً مهماً من هذه الزيادة مرتبط بنسبة النمو السكاني، ولكن الجزء الأكثر أهمية هو زيادة الإقبال على التعليم الجامعي، وتفضيل التعليم المحلي عن السفر لدول عربية أو أجنبية بهدف التعليم . (وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، 2009-2010م وعلى الرغم من تلك التحديات إلا أن هذا القطاع استطاع بناء قاعدته الأساسية ، حيث ازداد عدد التخصصات التي تقدمها الجامعات الفلسطينية حتى نهاية العام 2009 عن(300) تخصص(كريستيلو، 2009، ص.9) ، ووصل عدد المؤسسات الأكاديمية المعتمدة والمرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حتى أواخر العام 2010م إلى (49) مؤسسة أكاديمية.

تجاه التوسع في العدد سواء كان ذلك بالنسبة لعدد الطلبة، أو عدد التخصصات، وعدد أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة الإدارية أو حتى عدد الجامعات. ويرى الباحث أن هذا التوسع يمكن وصفه بموجة عارمة لا تختص بها فلسطين بل غالبية الدول العربية المحيطة، فمن الملاحظ أن الجامعات الفلسطينية قد اتبعت النهج نفسه الذي سارت عليه الدول العربية، وهو التوسع الأفقي والكمي بدون أي توسع في العمق والنوع، فخرجو الجامعات يفتقدون الى الكثير من الخبرات التي يتمتع بها طلاب الجامعات في البلدان المتقدمة، وهناك ضعف شديد في إتقان اللغات الأجنبية والمهارات التقنية، كما أن هناك نقصاً في المعاهد الفنية، والموجود منها مازال يتبع أساليب قديمة، ولم يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة. (مكحول، 2002، ص.10) وما يشهده العالم حالياً من تطور سريع في نمو حقول المعرفة والعلم والاتصالات والمعلومات يفرض نظرة جديدة لدور التعليم الجامعي، نظرة تتكامل فيها الأدوار بين المؤسسات كافة ذات التأثير في تهيئة الإنسان وتنشئته بحيث لا يقتصر دور التعليم الجامعي فقط على تلبية احتياجات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية بل يجب أن يكون له دور في تطور وزيادة المعرفة. ومع أن هناك زيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في فلسطين بشكل عام، إلا أن هذه الزيادة تختلف من كلية إلى أخرى بل على العكس نراها تزداد قي كليات وتراجع في كليات أخرى، فقد أشارت إحصاءات نشرها البنك الدولي إلى أن معدلات الالتحاق بكليات الآداب في فلسطين هي أعلى بكثير منها في الدول الأخرى، إذ يشكل عدد الطلبة الملتحقين بكليات الآداب في فلسطين (44%) من إجمالي الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي، مقارنة ب (26%) في الدول المتقدمة، (23%) في لبنان، (29%) في إسرائيل. وعلى

المجال للطلبة بفرصة الالتحاق بجامعات دولية، والتركيز في المرحلة الحالية على تقليص الفجوة بين الكليات الإنسانية والكليات العلمية، حيث يلتحق أكثر من (70%) من الطلبة في مستوى التعليم العالي بالكليات الإنسانية. وفي مجال الالتحاق بالجامعات فمن المتوقع زيادة عدد الطلبة من (196) ألف طالب وطالبة إلى ما يقارب 250 ألف طالب وطالبة خلال الخمس سنوات القادمة حسب تقديرات وزارة التعليم العالي الفلسطينية والبنك الدولي. إن هذه الزيادة المتوقعة في التعليم العالي الفلسطيني تتطلب نمواً نوعياً في تخصصات جديدة وخاصة التخصصات العلمية والتكنولوجية، وتتطلب قدرة مالية على افتتاح كليات وتخصصات جديدة. وقد وصل معدل الالتحاق بالتعليم العالي في فلسطين (44%) من الفلسطينيين ممن هم في الفئة العمرية (18-24) عاماً (بكدار، 2009)، وهو معدل عال جداً مقارنة بالدول المجاورة أو حتى الدول ذات الدخل المتوسط كالمكسيك (21%)، وماليزيا (27%)، وكوستاريكا (21%). إن معدل الالتحاق هذا يعبر عن حالة عدم التوازن من حيث حصة مؤسسات التعليم العالي من هذه النسب ومواضيع الاختصاص. بينما تضاعف معدل الالتحاق بالجامعات التقليدية خلال العشر سنوات الماضية، فقد شهد معدل الالتحاق بجامعة القدس المفتوحة للعام الدراسي 2009-2010م زيادة مقدارها خمسة أضعاف. وبينما يلتحق (66%) من الطلاب بثلاثة تخصصات في الجامعات التقليدية (23% تربية، 21% إنسانيات وآداب، 21% تجارة وقانون)، يلتحق (56%) من طلاب جامعة القدس المفتوحة بكلية التربية (32%)، علوم اجتماعية وتجارة (12%) ضمن تخصصات العلوم والحاسوب والزراعة. لقد خُطت غالبية الجامعات الفلسطينية خطوات ملحوظة

تدريسية مؤهلة علمياً ومهنياً لسد النقص الذي يزداد سنة بعد سنة .

7. هيكله التعليم الجامعي: يجب إعادة النظر في هيكله التعليم الجامعي والعالي في فلسطين لمواجهة التحديات المتعلقة بالتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا لمواكبة الجامعات المتقدمة .

8. الإدارة الجامعية التي يمكن تنشيطها بالدورات التدريبية للإداريين والأكاديميين الذين يتولون مناصب إدارية لتطوير إدارة جامعاتهم والارتفاع بمستوى أدائها ومواكبة التقدم العلمي والتقني في هذا المجال.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه مسيرة التعليم العالي في فلسطين منذ فترات الاحتلال الإسرائيلي ليومنا هذا ، فقد استطاع قطاع التعليم العالي بناء قاعدته الأساسية التي وصلت إلى (49) مؤسسة أكاديمية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي منها (14) جامعة و (15) كلية جامعية حتى نهاية العام الجامعي 2010-2009م ، مع العلم أن ثمان جامعات أنشئت قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م ، في حين تحولت ثلاث كليات الى جامعات.(عمران، 2002)

ثانياً المشاكل المتعلقة بالتمويل

لقد واجهت كثير من الجامعات مشاكل كثيرة حالت دون تحقيقها لأهدافها، كان من أهمها مشكلة توفير الموارد المالية، وتعتبر مصادر التمويل شرياناً أساسياً لضمان استمرارية تقديم الجامعة لخدماتها، ففي دراسة لبيكار كشفت أن العجز في (8 جامعات فلسطينية في عام 2008 بلغ 7 ملايين و 776 ألف دينار تقريباً)، وحسب الدراسة فإن (79%) من إيرادات هذه الجامعات يأتي من رسوم الطلبة، في حين تمثل مساعدات السلطة (10.2%) منها، وتتوزع النسب المتبقية على شكل تبرعات محددة أو نقدية. أما (71%) من مصروفات هذه

المرغم من التطور والزيادة الكمية في قطاع التعليم الجامعي فإن هناك العديد من المشكلات لازالت تواجه التعليم الجامعي في فلسطين:

أولاً : مشاكل أكاديمية وإدارية ، وتتمثل في التالي : (حمائل ، 2009، ص. 14)

1. التزايد الكبير والسريع في أعداد الطلاب: إن التزايد الكبير في أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات، واحتمالات التوسع الكبير في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ، وعدم قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية هو من أولى المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي .

2. انعدام المواءمة بين نواتج التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية : إن السياسة المعتمدة في قبول الطلبة لا تقرها احتياجات خطط التنمية من العمالة الماهرة ، وإنما تقرها القيم الاجتماعية السائدة التي مازالت تفضل الدراسات الأدبية الإنسانية على الدراسات المهنية التطبيقية ، ويبرز ذلك واضحاً في اختلال التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية ، وبين نوعية التعليم الجامعي وجودته.

3. التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا الحديثة والاعتماد عليها مما يتطلب التوسع في إحداث تغييرات جوهرية في أنماط المؤسسات ، وخلق نوع من التوازن في الالتحاق بين الفروع العلمية والإنسانية .

5. سياسات القبول : حيث لا يوجد معايير محددة لقبول الطلبة باستثناء التقدير العام والدرجات التي يحصلون عليها في الثانوية العامة ، دون معرفة وتحديد لاحتياجات سوق العمل ، أو خطط التنمية .

6. نقص أعداد هيئة التدريس في مجالات محددة : ولتفادي هذا النقص يجب وضع خطة استراتيجية جادة على المستويين المحلي والعربي ، لإعداد كوادر

القومي الإجمالي لعام 2006م وقد وصلت هذه النسبة في إسرائيل لنفس العام (7.6%) من الناتج القومي الإجمالي في حين لم تصل هذه النسبة إلى أكثر من (1.3%) من إجمالي الناتج القومي المحلي في أي دولة من الدول العربية حسب إحصائيات العام 2007م (حسين، 2009، ص.2) والجدول التالي يوضح نسبة مخصصات التعليم في فلسطين والدول المجاورة للعام 2006م . وتعتبر أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار الجامعات العربية من أضعف الأنشطة الجامعية، والتي لا تمثل أكثر من (5%) من أعباء هيئة التدريس الجامعي، فيما يصل هذا المؤشر إلى (33%) من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة" (بويطانة، 1987، ص5) وقد وصل عدد الباحثين العرب في الجامعات العربية في عام (1998م) إلى (19101) باحثاً، في حين كان المركز القومي الفرنسي وحده يضم (31) ألف باحث، وقد وصل عدد الأبحاث المنشورة في الدول العربية إلى ما يقارب (15) ألف بحث حسب إحصائيات عام 2007م أي ما يقارب (1.3%) من معدلات الإنتاج في الدول المتقدمة وأن عدد الأبحاث المنشورة في فلسطين لنفس العام (212) بحثاً وفي إسرائيل (89013) بحثاً في المقابل نشر في الأردن خلال العام 2007م (1345) بحثاً. (حسين، 2009، ص.3).

الجامعات فيذهب على شكل رواتب للموظفين، وتذهب (29%) المتبقية للمصاريف التشغيلية . (بكدار، 2009) وقد نجم عن العجز المالي مجموعة من المشاكل يمكن تصنيفها في المجموعات التالية :

أ- المشاكل المتعلقة بالمال الأكاديمي

إن نقص تمويل التعليم الجامعي أثر سلباً على الأداء الجامعي، مما أدى إلى "تراجع الكفاءات الأكاديمية والتربوية، وسبب هجرة الكفاءات العالية إلى المراكز أو الجامعات التي تعطي رواتب أفضل وهذا سبب نقصاً في أعداد الهيئة التدريسية. (رحمة، 2000: ص9)

ب- المشاكل المتعلقة بالبحث العلمي

يعتبر البحث العلمي وظيفة من وظائف الجامعة، وللنهوض بالعملية التدريسية لأي جامعة لا بد من تشجيع البحث العلمي، ذلك لأنه "لا يوجد تعليم جيد ما لم يوجد بحث علمي متطور، وهادف يعمل على حل مشاكل المجتمع، بأسلوب علمي وتكنولوجيا متطورة". (غنيمة، 2002، ص.39) هناك الكثير من الدول المتقدمة التي تدعم البحث العلمي بمبالغ ضخمة، فقد وصلت نسبة ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي والتطوير حوالي (2.9%) من إجمالي الناتج القومي المحلي، وفي اليابان حوالي (3%) من إجمالي الناتج القومي المحلي في حين وصلت نسبة مخصصات التعليم بما يشمل الجامعات في فلسطين 3.6% من الناتج

جدول رقم (3)

نسبة مخصصات قطاع التعليم من إجمالي الموازنة ومن الناتج القومي لدول مختارة

الدولة / المنطقة	نسبة ميزانية التعليم من إجمالي الموازنة العامة	نسبة ميزانية التعليم من الناتج القومي الإجمالي
فلسطين	17.9%	3.6%
إسرائيل	-	7.6%
الأردن	20.6%	4.6%
لبنان	11.1%	2.8%
المغرب	-	5.2%
سوريا	11.1%	4.2%
تونس	17.4%	7.2%

وأن تكون العلاقة بينهما علاقة تأثر وتأثير، وأن تقوم الجامعة بتقديم خدمات للمجتمع ومواكبة التطور التكنولوجي، ذلك من خلال الاستشارات العلمية التي تقدمها للمؤسسات والمصانع، والتعليم المستمر، ولكن الأزمة المالية التي تعاني منها بعض الجامعات حالت دون تحقيق ذلك وأصبحت "أعمال خدمة المجتمع استثمارات مرغوباً فيها لتحسين دخل هيئة التدريس من جهة وموارد للمؤسسة من جهة أخرى" (رحمة، 2000، ص41).

المحور الخامس

الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات

من خلال ما تقدم عرضه توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. إن المعرفة تعتبر المسألة الحاسمة التي تمكن من توسيع مجالات الاختيارات، ويمثل التعليم الجامعي أداة أساسية لقيادة التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي، والمركز الأساسي للتحوّل الحقيقي نحو استغلال الموارد الطبيعية والمادية، وبالتالي التأسيس لبعدها جوهري في التنمية البشرية.
2. إن مجتمع المعرفة يشكل تحدياً لجميع الدول النامية ومنها فلسطين، وهذا التحدي يمكن التغلب عليه بقدر ما يوجد وعي في المجتمع لا يعرف الحدود وبقدر ما يوجد رصيد ثقافي ولغوي يسمح لها بالارتقاء في السلم الحضاري الدولي.
3. إن التعليم الجامعي والعالي يعتبر ركناً أساسياً من أركان تدعيم المجتمع والاقتصاد المعرفي بشرط أن تتلائم هيكلية ومنظومة التعليم الجامعي مع توجهات العصر والحدثة والتقنية.

4. إن التوسع الأفقي في عدد الجامعات الفلسطينية والتي كان آخرها جامعة فلسطين في غزة وجامعة غزة للبنات وجامعة الأقصى والجامعة العربية الأمريكية في جنين بالإضافة إلى عدد من الجامعات

ت- المشاكل المتعلقة بالأجهزة والمباني والمعدات نقص تمويل التعليم يمس عدداً من المدخلات التعليمية، من ضمنها المباني وتأثيرها، وتجهيزها بالمختبرات والأجهزة ومواد التعليم والتدريب الحديثة. وهذا يؤثر سلباً على العملية التعليمية فيسبب "هدراً في كفاءة التطبيق العلمي والربط بين النظرية والتطبيق، في التعليم الجامعي والعالي". (غنيمة، 2002، ص134). ذلك لأن قلة المباني تسبب كثافة في الشعب، وتساهلاً في ضبط الطلبة، وازدحاماً في الجدول الدراسي، وجداول الامتحانات، وقلة الأجهزة تؤدي إلى تحويل بعض الدروس إلى محاضرات جماهيرية والاكتفاء بالسبورة السوداء والطباشير بدلاً من التجهيزات ذات الأنظمة الضوئية والصوتية، والكمبيوترات، والشفافيات (غنيمة، 2002، ص34).

ث- مشاكل لها علاقة بالبرامج المقدمة من الجامعات تعاني البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات الفلسطينية من قصور في جوانب متعددة، منها عدم مواكبة البرامج للحدثة، وبالتالي عدم ملائمة المساقات المطروحة للاحتياجات الحقيقية والفعلية للسوق المحلي والعالمي والإقليمي من الكوادر البشرية المدربة والمعدة، وكذلك ضعف جوانب التطبيق العملي في المساقات المطروحة وعدم أهلية المختبرات المتوفرة لإجراء البحوث والتجارب العلمية، وأن أسلوب التعليم في الجامعات المحلية هو أسلوب تقليدي وتلقيني لا يتماشى وروح العصر، وغير قادر على إنتاج القدرات الضرورية لتوطين التكنولوجيا وإنتاج المعرفة وإملاك التقنيات ذاتها. (كنعان، 2009، ص286)

ج- المشاكل المتعلقة بخدمة المجتمع

تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات التربوية الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لصالح أبناء المجتمع، لذا من البديهي أن ترتبط الجامعة بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً

ثانياً التوصيات

بعد استعراض الاستنتاجات توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن اعتبارها استراتيجيات مقترحة لتحديث منظومة التعليم الجامعي واستكمال أركان وخصائص مجتمع المعرفة في فلسطين وتتمثل التوصيات في التالي :

1. ضرورة زيادة الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم الجامعي ضمن الموازنة العامة والالتزام بصرف هذه المخصصات بهدف تمكين الجامعات من تنفيذ خطط التطور والنمو التكنولوجي .

2. ضرورة وجود آلية لتكامل الجامعات الفلسطينية وترابطها بنظام معلوماتي موحد يتيح المجال لتبادل المعلومات والخبرات والكوادر الأكاديمية ، هذا بالإضافة لضرورة توسع هذا التكامل ليكون على مستوى إقليمي ودولي .

3. إنشاء وتطوير دوائر دعم الجودة في الجامعات الفلسطينية كافة بهدف تفعيل أدائها في تقويم العملية التعليمية ويجب أن يكون عمل هذه الدوائر مرتبطاً بالمعايير العالية وتكون كأساس لصياغة المقترحات المستقبلية لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي .

4. ضرورة ربط التعليم الجامعي بالتوجهات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال صياغة خطة وطنية اقتصادية تحدد رؤيا معالم وتوجهات الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات القادمة .

5. ضرورة تطوير البرامج والخطط الدراسية لكافة الأقسام داخل الجامعات الفلسطينية بهدف مواكبة التطورات الحديثة في العلوم كافة ومواكبة عصر المعرفة.

6. إتاحة فرص التفرغ العلمي لأعضاء الهيئات التدريسية في جامعات عالمية رصينة ومرموقة في الأوساط العلمية .

7. تفعيل عملية الإعارة، ودعم مشاريع البحث

والكليات المتوسطة التي لم تحصل على الاعتراف بعد ، جاء استجابة لزيادة الحاجة وليس زيادة في النوعية .

5. هناك زيادة ملحوظة في عدد التخصصات الجديدة ، وزيادة عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني .

6. تشكيل مجالس ودوائر جديدة تابعة لوزارة التعليم العالي مثل هيئة الاعتماد والجودة والتي أنيط بها مسؤولية اعتماد الجامعات والكليات الجديدة والتخصصات الجديدة في الجامعات وتقييم البرامج الحالية من حيث جودتها وفعاليتها له الأثر الفعال والإيجابي في التأثير على منظومة التعليم الجامعي في فلسطين.

7. جودة التعليم العالي أصبحت المقياس الموضوعي لمشاركة الخريجين في تنمية المجتمع ، وللعمل في المؤسسات المحلية والعربية والدولية .

8. الاستخدام المحدود للتكنولوجيا في المختبرات والمجالات التخصصية المختلفة يخلق مزيجاً غير قادر على التعامل مع الأنظمة الحديثة التي يتطلبها المجتمع .

9. إحداث تعديلات على الخطط الدراسية للتخصصات كافة وعلى مضمون التدريس ، يعتبر أمراً أساسياً في إحداث نقلة نوعية تجاه التحديث.

10. إنشاء معاهد للتدريب الجامعية والتي تركز على إتقان المهارات في المجالات كافة يعتبر تقدماً لتحديث مخرجات التعليم العالي . فلا بد من إجراء دراسات معمقة لهذه المعاهد قبل إنشائها خوفاً من أن تحذو حذو التعليم التقليدي ، هذا بالإضافة لضرورة المقارنة مع جامعات ودول أخرى والاسترشاد بنماذج لدول متقدمة ، بالإضافة لإمكانية وجود اتفاقيات شراكة بين هذه المعاهد والقطاع الخاص .

العلمي، والبعثات العلمية للأكاديميين العاملين داخل الجامعات الفلسطينية .

8. تخصيص ميزانية خاصة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية تختص بعملية دعم مشاريع البحث العلمي ، وتدعيم وترسيخ مجلس البحث العلمي في فلسطين ، بالإضافة لدعم مراكز البحث العلمي في الجامعات ، وفق محددات مدروسة ومحددة سلفاً .

9. أن تعمل الجامعات على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، وفق رؤى التحديث والتطور حتى يتسلح المواطن الفلسطيني بالثقافة والمعرفة بحيث تكون هناك مخرجات قوى بشرية مدربة مهنيًا ومعرفيًا ومنهجيًا .

10. قيام الجامعات بعقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات بهدف تثقيف المجتمع المحلي بهدف تقبل فكرة تكامل الأنظمة التعليمية العام والفني سواء كان حكومياً أو خاصاً أو أهلياً ، وإفساح المجال للحرية ضمن معايير الجودة والاعتماد.

// www.un.org./ Arabic/ esa/ rbas/ ahrd2003 http..

المراجع

9. اتحاد جامعات العالم العربي والإسلامي ،
(2006). استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في
العالم الإسلامي ، متاح على الموقع الالكتروني
: www.isesco.org.ma/arabe/strat-
egy/.../strat_taaelem_jamee.pdf
10. الجامعة الإسلامية(1995). دليل الجامعة
الإسلامية بغزة.
11. الجعفري ، محمود ناصر العارضة ،(2002).
تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه،
رام الله : (ماس).
12. السلطان ،عدنان إدريس، (2003) . الدور
الوطني والسياسي لجامعة النجاح الوطنية ، نابلس
ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر : جامعة النجاح – تاريخ
وتطور، حزيران .
13. جمعة ، محمد سيد أبو السعود (2009) .
تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة ،
الرياض: بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم
الإلكتروني والتعلم عن بعد ، مارس.
14. جريو ، داخل حسن ،(2005) ، دراسات
في التعليم الجامعي ، بغداد ، 2005.
15. جريو ، داخل حسن ،(2005) ، دور المعرفة في
التنمية الاقتصادية ، بغداد ، 2005.
16. حسانة ، محيي الدين ، (2004). اقتصاد
المعرفة في مجتمع المعلومات ، الرياض: مجلة مكتبة
الملك فهد الوطنية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني .
17. حسين ، أيمن ،(2009) . البحث العلمي في
فلسطين ،معوقات وتحديات ، نابلس: جامعة النجاح
الوطنية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستقبل البحث
العلمي في فلسطين .
18. حمائل ،عبد الله ، (2009) . دور التعليم
الجامعي في إعداد الطلبة للحياة المعاصرة من
- أولاً المراجع العربية
1. الأسرج ،حسين عبد المطلب ، (2007). تعزيز
تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة
،مجلة علوم إنسانية،السنة 5 ،العدد 35 .
2. الأنصاري ،محمد جابر ، (1994) . تكوين
العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى
إعادة فهم الواقع العربي ، بيروت : مركز دراسات
الوحدة العربية .
3. الأطرش ، جوني ،(2009). لمحة في تاريخ التعليم
العالي الفلسطيني ، متاح على الموقع الالكتروني :
http:// www.falestiny.com/ news/ 207
4. إبراهيم ، محمد عبد الفتاح محمد ، (2005) .
إطار مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق
الأوراق المالية – مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد
المعرفة ، عمان : جامعة الزيتونية ، بحث مقدم إلى
مؤتمر اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ، نيسان
2005.
5. بركات ، زياد و عوض، أحمد، (2011). واقع
الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة
نظر عينة من العاملين فيها. مجلة اتحاد الجامعات
العربية،العدد (56) .
6. بكدار ، تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني
(2009) . متاح على الموقع الالكتروني
http:// www.pecdar.org/ etemplate.
php?id=626
7. بويطانة، عبد الله، (1987). هجرة الأدمغة
العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الرياض:
مطابع جامعة الملك سعود العدد 22.
8. تقرير التنمية الإنسانية العربية ، (2003). نحو
إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية ،برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ،متاح على الموقع

27. العباس، هشام بن عبدالله، (2006). مواءمة التعليم الجامعي مع عصر إدارة واقتصاد المعرفة ، مجلة Journal Cybrarians ، العدد 11، ديسمبر .
28. عباس ، سعد خضر و سيفو، ووليد إسماعيل ، (2005) ، اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية ، عمان : جامعة الزيتونة ، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر اقتصاديات المعرفة والتنمية الاقتصادية ، -25-23 أبريل .
29. عرمان ، نزيه و فيق الناطور، (2002). مدى التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، رام الله : الجهاز المركزي للإحصاء.
30. غنيمه، محمد، (2002). تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
31. قاسم ، خالد مصطفى ، (2011) . دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية ، الإسكندرية: جامعة الدول العربية ، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري .
32. كريستيلو، لويس، (2009). الدراسة الوطنية لممارسة تعليم البكالوريوس في فلسطين ، الوكالة الأمريكية للإنماء والتنمية UNDP برنامج تطوير أداء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية .
33. كنعان ، أحمد علي، (2009). التعليم العام والعالي في القدس والأراضي الفلسطينية (مشكلاته ومتطلباته) ، دمشق : جامعة دمشق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، عدد خاص " القدس عاصمة الثقافة "
34. الكواز ، سعد محمود و محمود ، محمد نايف ، (2005). اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية ، عمان : جامعة الزيتونية ، بحث مقدم الى مؤتمر اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ، نيسان 2005
- وجهة نظر الدارسين في جامعة القدس المفتوحة في أريحا - رام الله : جامعة القدس المفتوحة ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد السادس عشر ، حزيران.
19. الخضيرى ، محسن أحمد ، (2001) . اقتصاد المعرفة : مدخل تحليلي ، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر ، القاهرة .
20. شاشي ، عبد القادر ، (2008) . اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية .
21. دويكات ، خالد عبد الجليل(2009). دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين ، نابلس : جامعة النجاح الوطنية ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر مستقبل البحث العلمي في فلسطين .
22. شراب ، هشام، (1993) . النظام الأبوي وأشكاله تخلف المجتمع العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2.
23. رحمة، أنطوان، (2000) . كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها و سبل تحسينها، بيروت: المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، المنعقد في الفترة من 19-17 نيسان .
24. الرفاعي ، غالب عوض، (2004). إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة ، مجلة المعرفة ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العدد 3، تشرين ثاني .
25. سالم، سالم حميد، (2007). الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة . بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق -أربيل
26. الزبيدي، صباح حسن، (2008). دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب المعلوماتي : نظرة نقدية. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي تحت شعار الإرهاب في العصر الرقمي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

42. Huseman Richard C. and Goodman John P. (1999) , **Leading With Knowledge , The Nature of Compe-tition in the 21st century Thousand** : SAGE Publication , Inc.
43. Foray Dominique (2004) .**The Economic of Knowledge** , The MIT Press , Cambridge , Masschusetts.
44. Robertson , C. (1998) . Toward Interactive Business Learning : A Uni-versity for Industry , **Virtual University Journal** ,
35. مكحول وآخرون ، (2002) . سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في فلسطين ، البدائل المتاحة ، رام الله : ماس .
36. نعيم أبو الحمص ، نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية ، رام الله : ماس .
37. الهاشمي ، عبد الرحمن و العزاوي ، فائزة محمد ، (2007) . المنهج والاقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان .
38. وزارة التعليم العالي ، (1998) . إنجازات مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة ، الإدارة العامة للتعليم العالي بغزة .
39. وزارة التربية والتعليم العالي ، (2011) . الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات العليم العالي الفلسطينية ، 2009-2010م
40. وثيقة إعلان الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات ، (2005) ، المؤتمر العربي الثاني للمعلومات الصناعية والشبكات ، تونس ، 23-25 مايو .
41. ياسين ، سعد غالب ياسين (2005) متاح على الموقع :
unpan1.un.org/intradoc/groups/pub-
lic/documents/.../unpan024073.pdf